

قانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٠٧

بربط موازنة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٨٠٩٦٧٣٧٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانون ملياراً وتسعمائة وسبعة وستون مليوناً وثلاثمائة وأربعة وسبعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٥٩٧٤٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وخمسون ملياراً وسبعمائة واثنان وأربعون مليون جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٦٢١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٥٩١٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٥٩٧٤٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وخمسون ملياراً وسبعمائة واثنان وأربعون مليون جنيه) منه مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إعانات .

(المادة الرابعة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٢١٢٢٥٣٧٤٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وعشرون ملياراً ومائتان وخمسة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وأربعة وسبعون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢١١٩٥٣٧٤٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الخامسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٢١٢٢٥٣٧٤٠٠٠ جنيه فقط وقدره واحد وعشرون ملياراً ومائتان وخمسة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وأربعة وسبعون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة السابعة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الثامنة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٧
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويعمل به كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ١١ يونية سنة ٢٠٠٧ م) .

حسنى مبارك

